

# تقرير الرصد الأول

بشأن انتخابات مجلس الامة 2024

بتاريخ 21 مارس 2024 م



قامت **جمعية الشفافية الكويتية** بزيارة الى **سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ د. محمد صباح السالم الصباح** وذلك لاستعراض العديد من المواضيع ذات الأولوية في فضاء الشفافية و الديمقراطية و الحوكمة الرشيدة و كان من أهمها التأكيد على ضرورة إشراك جمعية الشفافية الكويتية و منظمات المجتمع المدني الأخرى في الاشراف على الجهود الحكومية لسير العملية الانتخابية و قد أكد سموه على إيمان السلطة التنفيذية بأهمية الشراكة في ضمان الشفافية و الحيادية للعرس الديمقراطي.

كما قام وفد من المفوضية الأهلية للديمقراطية بزيارة **إدارة شؤون الانتخابات** و ذلك للاطلاع على جهود الإدارة في تسجيل المرشحين و كذلك الإجراءات الحكومية المتبعة لضمان سير العملية بشفافية عالية و استمع الوفد الى شرح من مدير الإدارة و قام بجولة ميدانية للاطلاع على سير عملية التسجيل.

كما قامت المفوضية بزيارة الى **معالي وزير الاعلام** و ذلك للاطلاع على استعدادات الوزارة في التغطية الإعلامية للانتخابات البرلمانية و التنسيق حول دور جمعية الشفافية في متابعة سير العملية الانتخابية.

و اختتمت المفوضية جولتها المعتادة في كل انتخابات بزيارة الى **معالي المستشار رئيس المجلس الأعلى للقضاء** و ذلك للتباحث حول فضاءات التعاون المشترك بين اللجنة القضائية المشرفة على العملية الانتخابية و جمعية الشفافية الكويتية.

## الملخص التنفيذي:

بعد صدر المرسوم الأميري رقم (16 لسنة 2024) في يوم الخميس الموافق 15 فبراير 2024 م بحل مجلس الأمة وفقاً للمادة (107)، و تبعاً له صدر المرسوم رقم (29 لسنة 2024) بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في يوم السبت الموافق 2024/3/2 وفقاً لنظام الدوائر الخمس والصوت الواحد، والتي قرر أن يكون موعد الاقتراع في يوم الخميس الموافق 2024/4/4.

و حتى كتابة هذا التقرير لم يصدر مجلس الوزراء الموقر قراراً بالموافقة على مشاركة جمعية الشفافية الكويتية بالاضطلاع على العملية الانتخابية عملاً بالعرف المتبع في كل انتخابات برلمانية أو بلدية وذلك تأكيداً على تجسيد الشفافية الكاملة في مختلف مراحل عملية الانتخاب.

و جرياً على العادة فقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بمباشرة أعمال " **المفوضية الأهلية للديمقراطية** " التابعة لها، وذلك بهدف رصد ومتابعة كل ما يدور في الفضاء الديمقراطي أثناء الحملات الانتخابية لانتخابات أعضاء مجلس الأمة 2024 و التأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين المعمول بها ، و قد قامت المفوضية بدعوة كافة المواطنين للتطوع ضمن فرق المفوضية من خلال اطلاق رابط للتسجيل المباشر و ذلك بغرض تكوين فرق لمتابعة الانتخابات لكل دائرة انتخابية و قد أبدى (94) رغبتهم الجادة في التطوع ضمن فريق المفوضية ، و باشرت المفوضية وفقاً لذلك بإقامة دورة تأهيله للمتطوعين الجدد تم من خلالها توعيتهم بأهم بنود قانون الانتخاب رقم (102 لسنة 2023 ) و كذلك مدونة سلوك المراقب الانتخابي ، كما قامت المفوضية بمباشرة الرصد العام لما ينشر من خلال وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي الصادرة من الجهات المعنية بالعملية الانتخابية و كافة المرشحين و قياسها مع القوانين و الانظمة النافذة وكذلك المعايير الفنية العالمية في هذا المجال بغرض المساهمة في تقييم المناخ الديمقراطي في دولة الكويت ، و ناشدت المفوضية كافة المواطنين للمبادرة في التبليغ عن أي جرائم انتخابية من خلال رقم التواصل المباشر لها .

## وفيما يلي أهم الملاحظات على العملية الانتخابية وحتى كتابة التقرير:

### أولاً - إدارة الانتخابات:

بعد ان أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بقانون برقم 4 لسنة 2024، يقضي بوقف العمل مؤقتاً ببعض مواد القانون 120 لسنة 2023 بشأن انتخابات مجلس الأمة و الخاصة **بالمفوضية العليا للانتخابات**، فإن إدارة العملية الانتخابية لازالت على شكلها السابق، من حيث توزيعها بين وزارات العدل والداخلية والإعلام والبلدية.

### 1- وزارة الداخلية:

باشرت وزارة الداخلية من خلال "إدارة شؤون الانتخابات" الإعلان عن فتح باب الترشح لانتخابات "أمة 2024" خلال الفترة من 4 مارس 2024 و حتى نهاية يوم 13 مارس 2024 و لمدة عشر أيام خلال الفترة من 7:30 صباحاً و حتى الساعة 1:30 ظهراً بما فيها من أيام العطل و قد جاء هذا الإعلان وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (4 لسنة 2024) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

### 2- بلدية الكويت:

أعلنت بلدية الكويت يوم الأحد الموافق 2024/3/3 عن فتح باب استقبال طلبات المرشحين لترخيص المقار والإعلانات الانتخابية اعتباراً من يوم الاثنين الموافق 2024/3/4 بجميع أفرع البلدية في المحافظات.

وقال المدير العام للبلدية في بيان صحفي إن فتح باب استقبال طلبات المرشحين يأتي بعد نشر مرسوم الدعوة لانتخابات البرلمانية في الجريدة الرسمية، وتضمن البيان توضيحاً للمستندات المطلوبة لترخيص المقر الانتخابي.

### 4- وزارة التربية:

خصت وزارة التربية (123) مركزاً للاقتراع (مدارس حكومية)، وتم توزيعها بحيث تكون عدد اللجان الرئيسية وفق الجداول التي وضعتها وزارة الداخلية 5 لجان رئيسية في كل دائرة واحدة إضافة إلى 234 لجنة فرعية موزعة على المدارس التي ستجرى فيها الانتخابات، وستعمل الوزارة على تجهيز هذه المقار بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، علماً بأن مراكز الاقتراع في الانتخابات الماضية "أمة 2023" كانت (118) مركزاً.



## 5- وزارة الاعلام:

أعلنت وزارة الاعلام عن اعادة الفرصة لتسجيل وعرض البرامج الانتخابية للمرشحين لانتخابات مجلس الامة 2024، على شاشة تلفزيون دولة الكويت والبرنامج العام بإذاعة دولة الكويت حيث خصت لكل مرشح مدة زمنية لا تتجاوز الدقيقتين، كما أتاحت الوزارة خطأً ساخناً للاستفسار او التسجيل او التواصل معهم، و هو ما يتوافق مع المعايير الدولية للأعلام الرسمي.

كامل شيدت الإدارة وزارة الإعلام بالتنسيق مع إدارة شؤون الانتخابات قاعة أمام المبنى الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مجهزة بكل الخدمات لتسهيل مهام وسائل الإعلام الرسمية والمحلية لمواكبة العرس الديموقراطي، و نوهت الوزارة لكافة وسائل الاعلام أنه لن يتم السماح لكافة الوسائل الإعلامية بإجراء استطلاعات الرأي ذات الصلة بالشأن الانتخابي إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم من الوزارة.

## ثانياً: تسجيل المرشحين

بعد عشر أيام من فتح باب الترشح و حتى تاريخ الأغلاق، تم تسجيل 221 مرشحاً بينهم 7 اناث موزعون على الدوائر الانتخابية الخمس، بعد تسجيل حالي انسحاب، في عدد إجمالي هو الأضعف حتى الان منذ انتخابات يوليو 2013 و انتخابات 2023 الذي بلغ اجمالي المرشحين الى 252.

وفي المجمال، شهدت الدائرة الثالثة العدد الأقل في أعداد المرشحين، حيث سجّلت 37 مرشحاً بينهم 8 نساء، تلتها الدائرة الاولى بتسجيل 48 مرشحاً بينهم امرأة واحدة، وبعدها الدائرة الثانية بتسجيل 53 بينهم 2 من العنصر النسائي ثم الدائرة الخامسة بتسجيل 51 مرشحاً من بينهم (اول مرشح من فئة الصم) ومرشحة واحدة من النساء، فيما حصدت الدائرة الرابعة العدد الأعلى بتسجيلها 69 مرشحاً بينهم امرأتان، وفق البيان التالي:

الأولي		الثانية		الثالثة		الرابعة		الخامسة	
مرشح	مرشدة	مرشح	مرشدة	مرشح	مرشدة	مرشح	مرشدة	مرشح	مرشدة
47	1	51	2	29	8	50	1	67	2

### ثالثاً: لجنة فحص طلبات المرشحين:

أصدر وزير الداخلية قراراً بتشكيل اللجنة القضائية لمراجعة طلبات الترشح برئاسة المحامي العام المستشار بدر المسعد وبمشاركة أعضاء من وزارة الداخلية تقوم بفحص ملفات المرشحين، و قد قامت اللجنة بشطب (14) مرشحاً باستبعاد طلبات ترشحهم بناء على توصية من لجنة فحص الطلبات منهم (11) مرشح تم استبعادهم لوجود موانع قانونية و (3) مرشحين تم استبعادهم لعدم استكمال إجراءات التسجيل.

وأشارت اللجنة الى أنه من حق المشطوبين القيام بالطعن أمام القضاء وتحديد الدوائر المستعجلة أمام ثلاث درجات من التقاضي والتي سيتم البت فيها عاجلاً بتأييد قرارات لجنة الشطب أو الغاؤها.

### رابعاً: طعن دستوري:

تلقت المحكمة الدستورية، يوم 7 مارس 2024، طلباً بوقف الانتخابات البرلمانية المحدد إجراؤها في 4 أبريل المقبل، على خلفية طعن قُدم للحكم بعدم دستورية قانون الانتخاب رقم 4/2024 لصدوره بمرسوم ضرورة.

واستند الطاعن في طلبه إلى انتفاء حالة الضرورة التي تتطلبها المادة 71 من الدستور، والتي تسمح للحكومة بإصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة غياب مجلس الأمة و كذلك عدم دستورية المادة الأولى من القانون المشار إليه لأن صياغتها تتضمن التجهيل بشأن إلزام المرأة التقيد بالضوابط الشرعية وهو ما يخالف التفسير الذي سبق إن انتهت إليه المحكمة الدستورية في طعن سابق ، في حين قضت "المحكمة الدستورية" في يوم الأربعاء الموافق 20 أبريل بعدم قبول طعن وقف الانتخابات وبطلان مرسوم الدعوة للتصويت .

### خامساً: الخطاب الانتخابي

في ظل الأجواء الرمضانية شهدت الحملات الانتخابية فتوراً واضحاً ، و استعان المرشحين بفاعلية شبكات التواصل الاجتماعي حيث انصب أغلب نشاطهم من خلال التواصل مع ناخبهم من خلال الرسائل الإعلامية ، وقد لوحظ ما قد يسمي بـ "المقررات الافتراضية" وذلك من خلال تركيز عدد من المرشحين على إطلاق حملاتهم الانتخابية من خلال حسابهم الرسمي في "تويتر" و كذلك حسابات بعض المغردين المشاهير واتجه بعضهم لعرض بعض افكاره وتصوراتهم لعامة الناس من خلال اللقاءات التلفزيونية او من خلال "البودكاست" والذي يُبث في البرنامج الشهير "YouTube".

## سادسا - الفساد الانتخابي:

### 1- آلية التبليغ عن الفساد الانتخابي:

بعد إلغاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، التي كانت تتلقى البلاغات عن الجرائم والمخالفات الانتخابية فإن الأمور عادت إلى مسؤولية وزارة الداخلية في تلقي تلك البلاغات، و قامت الوزارة بتخصيص خط ساخن لتلقي البلاغات حول الجرائم الانتخابية. كما آهبت الوزارة بمتابعتها مع وزارة الاعلام كافة ما يطرح في وسائل التواصل الاجتماعي و الفضاء الالكتروني و تأكيدها على ضرورة التزام المرشحين بالقوانين المعمولة و الحفاظ على الوحدة الوطنية و النسيج الاجتماعي. كما دعت " **جمعية الشفافية الكويتية**" المواطنين للمبادرة في التبليغ عن جريمة شراء الاصوات او اي جرائم ومخالفات انتخابية اخرى من خلال التواصل معهم عبر الواتساب حيث ستقدم "جمعية الشفافية الكويتية" الدعم والارشاد القانوني المناسب. كما لوحظ عدم افصاح وزارة الداخلية عن عدد البلاغات المقدمة لها و ماهية تفاصيلها.

### 2- الانتخابات الفرعية:

يجرم القانون الكويتي الدعوة لانتخابات فرعية وإجرائها على أساس قبلي أو طائفي من تاريخ صدور مرسوم الدعوة للانتخابات ، والتي تهدف إلى تصفية أعداد المرشحين على أسس عصبية، ونظرا إلى أن الانتخابات قائمة على صوت واحد لكل ناخب و في دائرة واحدة (تمثل خليط من اطياف المجتمع الكويتي) فلم يلاحظ حتى كتابة هذا التقرير تنظيم اي انتخابات فرعية بين العوائل والطوائف و القبائل في هذه أيا من الدوائر سوى ما تم تناقلته في شبكات التواصل الاجتماعي من تزكية قبيلة في الدائرة الثانية لأحد أبنائها في حين لم يصدر أي تعليق من وزارة الداخلية حول الخبر المنشور .

### تساؤل :

في ظل وجود قانون حماية المبلغين عن جرائم الفساد هي تعد الجرائم الانتخابية و التي نص عليها قانون الانتخاب من ضمن جرائم الفساد؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل يوجد تنسيق بين وزارة الداخلية و الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) في تلقي البلاغات و لماذا لم تبادر نزاهة بدعوة المواطنين و تشجيعهم على ممارسة دورهم الوطني في الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية!